مجلة عصور الجديدة– مصنفة ج- المجلد 9– العدد 2- عدد خاص (سبتمبر) 1441هـ/2019م
ردمد EISSN 2600–6324 / ISSN 2170-1636 / الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 -2014

الاستيطان الأوربي في الجزائر(1914- 1954):
الرأسمال الاستيطاني والعمالة الجزائرية نموذجا.

The European Settlement in Algeria 1914-1954
The Settlement Capital and Algerian labor Force as a model

محمد بن ترار- Bentrar Mohamed - صص173- 195
طالب سنة ثانية دكتوراه- تاريخ عسكري
جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف
البريد الإلكتروني: bentrar1974@yahoo.fr
المؤلف المرسل: د. جيلالي تكران- Tikrane Djilali- أستاذ محاضر أ في التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف
البريد الإلكتروني: djilalitik@gmail.com

تاريخ استقبال المقال: 2019/09/04 تاريخ المراجعة: 2019/09/04 تاريخ القبول: 2019/09/07

الملخص: اعتمدت حركة الاستيطان الأوربي في الجزائر (1914-1954)، عدة أساليب لتكوين رأسمالها الاستعماري عبر فترات مختلفة على حساب الجزائريين، إذ لم يفوت المستوطنون أية فرصة لتجميع الثروات، مستفيدين من تغطية سياسية ومالية ومادية من الحكومة العامة والحكومة المركزية بباريس، متخذين من احتراف الزراعة النقدية التجارية ومن الشركات المنجمية واستغلال اليد العاملة الجزائرية، مقومات لتشكيل الثروة، هيمنت فيها الشركات العائلية على المساحات الزراعية (الكروم والحوامض) والحقول المنجمية والبنوك والشركات والمؤسسات الإدارية والخدمية، وفككت نمط الاقتصاد الجزائري التقليدي، وفككت البنية الاجتماعية الجزائرية، ورسمت في الجزائر تخلفا اقتصاديا وفقرا اجتماعيا، وأفرزت تحولات مؤلمة في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للجزائريين، تهجيرا نحو فرنسا ونزوحا تجاه المدن بعد مصادرة الأملاك والأراضي عبر مراحل زمنية وإجراءات قانونية تزامنت مع نشاط المقاومات الشعبية وبعد خمودها، وخلفت ردود فعل رافضة وسط الجزائريين واليد العاملة الجزائرية في القطاع الزراعي والمنجمي والصناعي، وعلى مستوى النخب الجزائرية للمطالبة بالمساواة، وتصحيح الفروقات بين الأوروبيين والجزائريين في

الحقوق والواجبات بين الحربين العالميتين، وما بعد الحرب الثانية خاصة عقد الثلاثينيات والأربعينيات، العقدان اللذان يمثلان وثبة مهنية للجزائريين صقلها وعي بالنضال الاجتماعي والسياسي اللذان ترتبا لزوما عن إدارة استعمارية وآلية استيطانية لاستغلال وسرقة جهد ومستقبل الجزائريين بعدما سرقت الأملاك الثابتة والمنقولة، الأمر الذي جعل النخب السياسية تعيد تقييم مسارها النضالي وآلياته في الشق المهني، وإعادة الاعتبار إلى القيمة الكمية للطبقة العاملة داخل برامجها وأنشطتها في تكريس الضغط داخل المؤسسات الإنتاجية الاستيطانية لتحقيق تنازلات وضمان الحد الأدنى من الحقوق الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الاستيطان؛ الرأسمال؛ الزراعة؛ الصناعة؛ اليد العاملة؛ الفقر؛ التخلف؛ الإضراب؛ الهجرة؛ الريف؛ المدن.

ABSTRACT: *The European settlement movement in Algeria (1914-1954) adopted several methods to establish its colonial capital over various periods at the expense of Algerians .As the settlers did not miss any opportunity to accumulate wealth, benefiting from the political, financial and material coverage from the public government and the central government in Paris and taking into account the commercial monetary, agriculture, the mining companies and the exploitation of the Algerian labor force as the components for wealth formation. In this regard, the family companies dominated the agricultural areas (vineyards and acid), mining fields, banks, companies, administrative and service enterprises, also dismantled the traditional Algerian economy style, the Algerian social structure, divided Algeria into economic backwardness ,social poverty, made painful changes in the social and economic fabric of Algerians. Displacement to France and displacement towards the cities after the confiscation of property and land through the stages of time and legal procedures coincided with the activity of popular resistance and after the delay, and left reactions rejecting the center of Algerians and the Algerian labor in the agricultural sector, mining and industrial and at the level of the Algerian elite to demand equality and correct differences between the Europeans and Algerians In the rights and duties between the two world wars and the post-war period, especially the 1930s and 1940s, which represent a professional stand up for the Algerians, sharpened by awareness of the social and political struggle that resulted from the Reconstruction and*

settlement mechanism to exploit and steal the effort and future of the Algerians after taking by force the fixed and movable properties which has made the political parties re-evaluate the course of the struggle and its mechanisms professionally and restore the quantitative value of the labor force within its programs and activities in devoting pressure inside the settlement productive institutions to achieve concessions and guarantee minimum social rights

key words : *settlement; capital; agriculture; industry; labor force; poverty; backwardness Strike; immigration; countryside; cities.*

المقدمة: أرسى الاستيطان الأوروبي آليات عديدة لاستلاب خيرات الجزائريين، وتكوين الثروة عبر فترات زمنية ومراحل مدروسة ومنهجية، وإن ما استخدمه المستوطنون الأوروبيون في الجزائر لتحقيق الغاية هو اللجوء إلى الزراعة النقدية والتجارية والثروات المنجمية الموجهة للتصدير بهدف ربح المال الوفير، وتحويل المواد الأولية في الشركات الأم، يضاف إليها الاستغلال المفرط لليد العاملة الجزائرية دون اعتبار للحقوق المهنية والاجتماعية السائدة في الميتروبول، وعندئذ فكك الاستعمار الاستيطاني قواعد النظام الاقتصادي الجزائري، ودمر البنية الاجتماعية للشعب الجزائري، وسهل عملية النهب ورسم الاحتكار، وفرض نمط الاستغلال وحتم طريقة العيش داخل الدوائر الحضرية والبدوية، فما هي دلالة هذه الأساليب الزراعية والصناعية والعمالة الجزائرية في اكتناز رؤوس الأموال وتحقيق الثراء الفاحش؟ وما أهميتها في النظام الاقتصادي الاستيطاني؟ وما تبعاتها على الاقتصاد والمجتمع الجزائريين؟ وما هي ردود الفعل الجزائرية على هذا الأسلوب الاقتصادي الاستيطاني؟

1- اعتماد الزراعة النقدية التجارية على حساب الزراعة المعاشية: انكب المستعمر الفرنسي على انتزاع الأرض الخصبة (رأسمال قوت الجزائريين بنسبة تفوق 70 %) من الجزائريين وتوزيعها على المستوطنين، الأمر الذي أضطر الكثير من الجزائريين إلى الهجرة إلى المناطق النائية في الجبال والصحراء وإلى الخارج؛ فمصادرة 273 ألف هكتار بين 1848-1950 أدّت إلى هزّة عنيفة في البناء الاقتصادي والاجتماعي للجزائريين، مما أثر على احتياجات السكان الأساسية من الغذاء، ووسع الفقر والبطالة زاد من وتيرة الهجرة إلى المدن أو الخارج[1].

والمفارقة التي انفرد بها الاستيطان الأوروبي في الجزائر هي أنه وجه استغلال المساحات الخصبة إلى إنتاج المحاصيل النقدية ذات العائدات المالية الكبرى للمستوطنين، ويبين الجدول رقم 01 الظاهرة التجارية للزراعة النقدية[2].

لقد تطور إنتاج الكروم على حساب القمح منذ عقد الثلاثينيات، بعد أن كان9.2 مليون هلتر بين 1920-1929، أصبح 17.1 مليون هلتر بين 1930-1939، واستطرد الإنتاج في الارتفاع في سنة 1953 إذ حقق الفلاحون الأوروبيون 18.3 مليون هلتر، و19.3 مليون هلتر في سنة 1954، استحوذت وهران على 60% من الإنتاج ومدينة الجزائر على ربعه وقسنطينة وعنابة على 07 %، وحققت عائدات الكروم 55 مليار فرنك سنة 1953 [3]. في حين أن إنتاج الحبوب الذي يعتبر الغداء القاعدي على موائد الجزائريين لم يحظ باهتمامات واستثمارات المستوطنين .

ويذكر مؤلف آخر أن 2.7 مليون هكتار يملكها 25 ألف مستوطن و7.672 مليون هكتار يملكها 532 ألف جزائري[4] تتوزع أغلبها في الهضاب العليا والمناطق الصحراوية أو الجبلية الفقيرة وتكون أقل خصوبة مما يجعل مردود الهكتار الواحد لدى الجزائريين 04.5 ق/هـ في حين يدر مثيله على المستوطنين 08.7 ق/هـ، ويتلقى الفلاحون الأوربيون المقدر عددهم 14082 فلاحا سنة 1952، قرضا ماليا بقيمة 12300 مليون فرنك في حين تلقى الفلاحون الجزائريون البالغ عددهم 8401 فلاحا على 2300 مليون فرنك و قدر دخل الفلاح المستوطن 800 ألف فرنك سنة 1954، أما الفلاح الجزائري 17691 فرنك في نفس السنة [5].

هكتار واحد من المساحة المزروعة	العائدات المالية
االحبوب	15000 فرنك
الكـــروم	160.000 فرنك
البـــرتقـال	170.000 فرنك
كليمـونتيـــن	320.000 فرنك

الجدول رقم 1: الزراعة النقدية التجارية في الجزائر

وعلى الرغم من المساحات الزراعية الخصبة والمكننة والدعم المالي الممنوح للمستوطنين إلا أن الاستيطان الزراعي الأوروبي تراجع واقتصر على متعاملين

ووسطاء، وهجر المستوطنون الصغار الأرياف باتجاه المدن، وما بقي منهم في القرى عدد ضئيل جدا إذا ما قورن بعدد الجزائريين الذين عجت بهم الأرياف إذ بلغ عدد المستوطنين بالأرياف 196 ألف مستوطن سنة 1954، بعد ما كان عددهم 201000 سنة 1948، و239497 مستوطن سنة 1926[6]، وتضاعف وجودهم بالمدن الكبرى سنة 1954؛ فبلغ عددهم بمدينة الجزائر 427726 بنسبة 40.9%، وفي وهران 405018 بنسبة 39.2%، ونحو 151256 بنسبة 10.5%[7]، وتقدمت الجزائر على وهران في استقطاب فئات المستوطنين المهاجرة من الريف إلى المدينة بعد ما كانت وهران تضم أكبر جالية سنة 1926، وستشكل هذه الفئات الطبقة المتوسطة والطبقة الشغيلة داخل المجتمع الأوروبي أرضية لتتخذ من التنظيمات المهنية مجالا للمطالبة بحقوقها الاجتماعية، وتجد في الشيوعيين والاشتراكيين وسيلة لأجل البحث عن مكانة لها داخل المجتمع الجديد، وتستقطب بقية الفئات المهنية الأخرى تدريجيا في القطاع الزراعي والصناعي والمنجمي وحتى من الجزائريين أنفسهم.

2- **اعتماد الصناعة الاستخراجية في الجزائر:** اختصّ المستوطنون بالصناعة الاستخراجية لتحويل موادها في الخارج دون تحويلها في عين المكان، وقد ظهرت الصناعة مع قدوم المستعمر الفرنسي إلى الجزائر في شكل ورشات التصليح ووحدات تحويل المواد الغذائية إلى مواد استهلاكية، وليست صناعات قاعدية كبيرة، ويعود الأمر قبل كل شيء إلى سياسة التصنيع في الجزائر؛ فقد صرّح مدير الشؤون الاقتصادية الجزائرية في 1944 قائلا: "لا يمكننا أخذ مبادرة التصنيع في الجزائر لأن ذلك سيمكن المستعمرة من موقف عدائي تجاه الصناعة الفرنسية"[8]. ولم تواكب الصناعة في الجزائر ذلك التوسع الذي شهدته الزراعة التجارية، وظلت صناعة منجمية ولم ترق إلى صناعة تحويلية لتوجيه الإنتاج إلى التصدير نحو السوق الفرنسية أو الأوروبية باستثناء الصناعة الغذائية أو الصناعة التي يتطلبها الاقتصاد الاستعماري مثل مواد البناء وورشات تصليح الآلات الميكانيكية لوسائل النقل والعتاد الفلاحي.

ارتكزت العلاقة الصناعية بين الجزائر وفرنسا على "عقد استعماري"؛ فالمستعمرة (الجزائر) مصدر المواد الأولية وسوقا لتصريف المنتجات الصناعية، ولعل

"الموقف العدائي" للمستعمرة تجاه الصناعة الفرنسية- ينبني على الخلفية الاستعمارية التي أرست قواعد الاستيطان بالجزائر وتثبيت الرأسمال الاستعماري الاحتكاري- في عدم خلق صناعة جزائرية منافسة لنظيرتها في الميتروبول، وأن تبقى الجزائر سوقا استهلاكية للمنتجات الفرنسية ومصدرا للمواد الخام لصناعاتها؛ ففي الحرب العالمية الأولى استحدثت فرنسا 916 ورشة صناعية لمقاومة الألمان يعمل بها 29000 عامل[9]، وظلت الجزائر بعيدة عن التصنيع إلى غاية الحرب العالمية الثانية حيث تغيرت المعطيات الجيوسياسية والعسكرية والاقتصادية، وكشفت الحرب عن العجز الاقتصادي الذي تعاني منه الجزائر، والتي أثرت بشكل مباشر على القدرات الدفاعية لفرنسا وتهديد أمنها الاستراتيجي[10]، حينها ظهرت دعوات لإعلان مشاريع صناعية في عهد حكومة فيشي أثناء الحرب العالمية الثانية لتوفير الشغل لـ50.000 عامل بمبلغ 1.014 مليون فرنك بغية القضاء على الواقع الاقتصادي المتدهور الذي وصلت إليه فرنسا آنذاك.

كشفت الحرب عن تناقض وعيوب السياسة الاقتصادية الاستعمارية التي يتحكم فيها المستوطنون؛ ففي الوقت الذي شهدت فيه الجزائر نقصا في الأقمشة لكنها كانت بلدا منتجا للصوف، وكانت تعاني ندرة في الورق، وهي بلد يملك الهكتارات من الحلفاء، وتفتقد إلى الأسمدة وهي تنتج كميات كبيرة من الفوسفات، بل إن شركة "بيغين Beghin" التي عارضت زراعة الشمندر السكري، ووقف إنشاء مصنع تكرير السكر بعين الدفلى[11]. كما أن بعض المجموعات الصناعية لم تكن تنظر بعين الرضى إلى تطور صناعة جزائرية، ولم يتحرر هؤلاء الانتهازيون من عقدة الاستئثار بكل شيء أو لا شيء، كما كانت بعض المجموعات الصناعية وراء أهم المصانع في الجزائر على غرار شركة "إتحاد الورق الفرنسي" التي أقامت مصنع معالجة الحلفاء في "بابا علي" ومصانع الإسمنت التي أقامتها شركة "لافارج".

ظلت الصناعة بالجزائر التي توصف بالاستخراجية موجهة إلى التصدير والتحويل بالخارج تنتفع بها الشركات الكبرى المسيطرة على ثروات البلاد كشركات شارل شيافينو، ويبين الجدول التالي مدى استنزاف شركات المستوطنين لثروات الجزائر بين 1951-1953 إنتاجا وتصديرا[12]، الوحدة مليون/طن في الجدول رقم 2.

يوضح الجدول طبيعة النظام الاقتصادي القائم في الجزائر في المجال الصناعي، والذي يعتمد على الثروات المنجمية بغرض تصديرها وجمع أموال كبيرة دون إعطاء أهمية إلى تحويلها بالجزائر، وبناء قاعدة صناعية تؤسس لعلاقة تجارية متكافئة بين الجزائر والخارج، وعلاقة اجتماعية عادلة بين المجتمعين الأوروبي والجزائري، وألا تبقى الجزائر بلد يستنزف والشعب يستهلك.

المـــــواد	الانتـــــــــــــــاج			التصديـــــــــــــــر		
	1951	1952	1953	1951	1952	1953
الحديد	2815	3085	3372	2842	3031	3211
الفحم	247	269	295	73	68	89.2
الرصاص	4.7	6.7	11.8	2.2	7.4	9.1
البترول	7	46	85	6.7	40	88
الزنك	5.1	8.3	28.1	5.1	6.5	26.1
الفوسفات	777	703	603	711	601	551

الجدول رقم 2: إنتاج وتصدير الثروات المنجمية بين 1951-1953

أولت الجمهورية الفرنسية الرابعة بعد الحرب العالمية الثانية أهمية لمشروع التصنيع بالجزائر، وقد تضمن المخطط الخماسي لسنة 1946 تحفيزات ضريبية ودعم مالي ساعد على انطلاق صناعة محدودة 1948، وتمّ اعتماد مشاريع البنية القاعدية 1949، واستمرت إلى سنة 1952 حيث تم توظيف 264.000 عامل لكنها بقيت دون المستوى المطلوب في ظل النمو الديموغرافي المتزايد[13]، وكان هدف الحكومة العامة من الإجراءات التحفيزية للمؤسسات الصناعية هو تصحيح اللاتوازن الفاضح لهياكل الاقتصاد الاستعماري في الجزائر الذي تعاني منه الصناعة، وبقيت تلك الإجراءات حبرا على الورق بسبب ضعف الطلب المحلي وعزوف المستوطنين عنها.

وكما هو معلوم فإن المؤسسات الوحيدة الموجودة في الجزائر إما مؤسسات صغيرة ذات إنتاج ضعيف وموجه للمستوطنين، أو صناعات موجهة للتصدير نحو فرنسا، وبمعنى آخر ألا تكون هذه المؤسسات شبيهة بما هو موجود بفرنسا[14]، وظلت الصناعات ذات العلاقة بالبناء والأشغال العمومية هي الأكثر استقطابا لليد العاملة

مثل مصانع الإسمنت والجبس والجير والمواد الحمراء في الجنوب الوهراني وقسنطينة والجزائر، والتي يوجه إنتاجها لحاجات المستوطنين في الجزائر موجهة للبنية التحتية ذات الهدف الاستيطاني، وجاءت هذه المحاولة الرسمية لإرساء صناعة بالجزائر بغية حماية أمن فرنسا لاستعادة مكانتها في الساحة الدولية والأوروبية في المقام الأول؛ فتبنت الحكومة الفرنسية مشروع الإتحاد الفرنسي، وخيار التنمية الاقتصادية والاجتماعية لصالح المستعمرات باعتماد تنفيذ مخططات التحديث والتجهيز لتقديم خدمات عمومية، وإرساء بنية تحتية متقدمة[15]، وهي نفس السياسة التي تبناها الحاكم العام في الجزائر "إيف شاتينيو"[16] سنة 1946 كمخطط صناعي عاجل وملح.

ويُجمع العديد من المؤرخين والكُتّاب المتخصصين على بعض العوائق التي اعترضت تصنيع الجزائر منها ما هو اقتصادي (الكلفة- هامش الربح)، ومنها ما هو من صميم السياسة الاستعمارية، إذ أن رغبة فرنسا تندرج في إطار إبقاء الصناعة الجزائرية تحت رحمة الصناعة الفرنسية، ولا يمكن تجنب المنافسة بأي نظام جمركي كون الجزائر تشكل وحدة جمركية مع فرنسا، وحتى المصانع التي أنشئت هي فروع لشركات كبرى في فرنسا، وتقدر تكاليف الصناعة الجزائرية من الطاقة الكهربائية 70%، وهي أغلى مما تدفعه الصناعة الفرنسية في فرنسا (كلفة كل كيلواط/ساعي في فرنسا يساوي 2 فرنك ويساوي 2.60 فرنك في الجزائر)، فضلا عن الطبيعة التضاريسية الوعرة وقسوة المناخ، وتكاليف نقل الأجهزة من فرنسا إلى الجزائر، كما تهيمن عشر شركات فرنسية على النقل البحري بين الجزائر وفرنسا مما رفع من كلفة الاستيراد والأسعار على حد سواء[17]، وكان لتغير النظام الضريبي بعد مشروع تصنيع الجزائر 1946 بعدما كانت التكاليف متساوية بين الزراعة من جهة والصناعة والتجارة من جهة أخرى أصبح ثقل الضرائب على الصناعة أكثر، لذا عزف أرباب الشركات عن مشروع تصنيع الجزائر، وسعى أصحابها لإفشاله بكل الطرق، ولاحظوا أن ارتفاع سعر الطاقة واليد العاملة غير المتكونة والسوق المحدودة وضعف شبكة الطرق وغياب شبكة السكة الحديدية شمال- جنوب حتم استعمال النقل البري الباهض التكاليف، وأصبح هامش الربح ضئيلا بنظرهم[18].

وما تم تقديمه كمبرر لغياب قاعدة صناعية بالجزائر كما ساقها العديد من الاقتصاديين والسياسيين الفرنسيين هي في الأصل نتاج سياسة دولة استعمارية وجشع فئة استيطانية متطرفة، لأن خلق جو مشجع للاستثمار يتطلب رفع المستوى المعيشي للجزائريين لتحسين الطلب على السلع واستقطاب رؤوس الأموال، وجلب الشركات المهتمة بالصناعة، ورفع رقم أعمالها وخلق توازن بين التكاليف والأرباح، لكنهم آثروا الاستثراء لوحدهم[19]، وهو ما نشهده من ظهور أسماء أباطرة مستوطنين لشركات خدمية وصناعات وبنوك كبرى امتد نشاطها خارج الجزائر.

3- **الشركات العائلية الاستيطانية الكبرى وصناعة التخلف في الجزائر:** ظهرت شركات ذات هيمنة واسعة على مقدرات الجزائر مثل "مجموعة بنك الاتحاد الباريسي- ميرابو" وتشرف على: الشركة الجزائرية للقرض والبنك والشركة المالية لإفريقيا الشمالية، وشركة تمويل المغرب ومزارع الشلف، كما تسيطر على مناجم الونزة (78% منجم الحديد)، وعلى شركة الفلين في القبائل الصغرى[20].

وبرزت أسماء لكبار المستوطنين بالجزائر في مجالات اقتصادية وتجارية وخدمية وإعلامية امتد نفوذهم إلى تونس والمغرب، ومن هؤلاء جورج بلاشات نائب في البرلمان عن مدينة الجزائر وإمبراطور الحلفاء، الذي تقدّر عائداته السنوية بـ1.5 مليار فرنك، ويُدير شركات عدة منها: الشركة الجزائرية للحلفاء، والشركة المغربية للحلفاء، وشركة بلاشات للخشب، وشركة المياه بوهران، وشركة المساهمة للنسيج، وشركة البساتين بملاكوف (وادي سلي حاليا- غرب ولاية الشلف)، وأخيرا الشركة الجنوبية لاستغلال المحاجر ومقرها بباريس، وعددها 07 محاجر[21].

يسيطر المعمر لوران شيافينو عضو مجلس الشيوخ على شركة الملاحة شارل شيافينو، وعلى إدارة شركات مختلفة منها شركة فوسفات قسنطينة، والشركة العامة للنقل البحري البخاري، والبنك الصناعي لشمال إفريقيا، وبنك تونس والجزائر، وبنك تنظيم مجموعة الأفارقة، أما المعمر الشهير هنري بورجو- نائب مجلس الشيوخ عن العاصمة- ويلقب برجل الكروم (ينتج 40 الف/هل سنويا)؛ فيمتد نفوذه إلى شركات عملاقة[22].

وقد ارتفعت أرباح هذه الشركات من 468 مليون فرنك سنة 1947 إلى 7155 مليون فرنك قديم 1954[23]، لكن تلك الأرباح الضخمة والمنحصرة في يد فئة استغلالية من المعمرين لا تعبر بالضرورة عن اقتصاد متطور ومجتمع راق بل بالعكس من ذلك نرى عجزا مطردا للميزان التجاري للجزائر بين 1949-1954 في الجدول الثاني الخاص بالميزان التجاري[24]. انظر الجدول رقم 3.

السنوات	1949	1950	1951	1952	1953	1954
الميزان التجاري	38.9 -	39.8-	69.5-	79.5-	62-	78.2-

الجدول رقم 3: الميزان التجاري بين 1949-1954. الوحدة: مليار فرنك.

كما يفسر هذا العجز استيراد الجزائر من فرنسا 11.3% سنة 1953 في شكل منتجات صناعية في حين تصدّر فرنسا نسبة 8.3% نحو سويسرا و7.1% نحو ألمانيا الغربية، و06% نحو بلجيكا ولكسمبورغ، و5.4% نحو بريطانيا، و4.5 % نحو الو.م .أ، وتصدر الجزائر نحو فرنسا 73.6% في شكل مواد خام مما يوضح تبعية الاقتصاد الجزائري لنظيره الفرنسي[25] بإرادة مجموعة متسلطة على الجزائريين، ومتحكمة في دواليب اقتصاد الجزائر، وصممت نمطا تجاريا غير سليم جعل الجزائر مصدرا للمواد الأولية وسوقا للمنتجات الصناعية.

لقد توافقت مطامح السلطة الاستعمارية مع مطامع المستوطنين في عدم تصنيع الجزائر بغرض إبقاء الجزائر تابعة لفرنسا، وعدم رفع أجور اليد العاملة الجزائرية، وإبقائها في متناول المستوطنين طيعة غير قادرة على المطالبة بالمزيد في الأجور، ويسهل تعويضها بجمهور البطالين في حالة الاحتجاج او التمرد، وكانت أجور الجزائريين في فرنسا أعلى بـ3 إلى 4 مرات أضعاف الأجرة في الجزائر[26] لكن هذا الارتفاع مرتبط بديمومة العمل من عدمه؛ فالعامل في فرنسا يشتغل طوال السنة تقريبا بينما العامل في الجزائر لا يشتغل سوى أربعة أشهر على الأكثر في الزراعة الموسمية، ولو كان يشتغل نفس المدة التي يشتغلها نظيره في فرنسا لكان أجره مقبولا كما أن المعاملة الحسنة التي يتلقاها العامل الجزائري في فرنسا أفضل من المعاملة العنصرية في الجزائر[27]، وهذا ما يجعل البنية الاقتصادية الجزائرية غير سليمة إذ

اعتمد المستوطنون فيها على الزراعة النقدية، ولم يستثمروا أموالهم في بينة صناعية تلبي السوق المحلية في الشغل؛ فما من الهجرة بد باتجاه المدن أو الخارج.

4- العمالة الجزائرية وتشكيل الرأسمال الاستيطاني: عرف الجزائريون هجرة متسارعة نحو المدن أو فرنسا، وتبقى الظروف المحيطة بمعيشة الجزائريين من غذاء وكساء ودواء وخدمات وشغل في ورشات صناعية أو حقول زراعية هي الدافع الأقوى في حركتهم؛ فالاقتصاد الاستعماري ظل في خدمة أقلية مستغلة عكفت على تدمير قواعد الاقتصاد الجزائري التقليدي وانتزاع الأراضي، وتحطيم وسائل العيش، وتفكيك سكان الأرياف بمصادرة أراضيهم، ونتيجة لذلك قلّ مردود الهكتار[28]؛ ففي سنة 1871 كان الجزائري يُنتج 5 ق/سنويا، وأصبح ينتج في 4 ق/سنويا في 1900، وفي 1940 نزل المحصول إلى 2.5 ق/سنويا، ثم 2 ق/سنويا بين سنتي 1945-1947 إذا ما كان الموسم الفلاحي وفيرا، وغالبا ما لمس الفلاح تقهقرا في الإنتاج النباتي والحيواني بشكل لافت خلال الحرب العالمية الثانية مما دفع الجزائريين إلى البحث عن لقمة العيش في المدن أو خارج الوطن للحد من الفقر المدقع؛ فعائدات الفلاح لا تتجاوز ما بين 25-30 ألف فرنك سنويا، وكانت 60 % من العائلات الريفية معوزة، وحوالي من 4 إلى 5 مليون من أصل 9 مليون/نسمة لا يملكون أكثر من 1500 فرنك/شهريا لأجل العيش[29]، وغالبا ما يكون حجم الأسرة الجزائرية يتجاوز عدد أفرادها العشرة؛ فتبقى الهجرة هي الحل لتلبية حاجياتها، وتكوين رأسمال كاف لتغيير وضعها الاجتماعي وسط محيطها الطبيعي، ونفس الشيء ينطبق على المهاجرين مع عوائلهم إلى فرنسا.

ومما زاد الأمر سوءا إقدام فرنسا على تقنين المواد الغذائية بين 1942- 1945، حيث حلت المجاعة والسوق السوداء والأوبئة التي فتكت بالجزائريين، والمفارقة في ذلك أن قلة الغذاء قابله الانفجار السكاني بالريف[30]. إن نسبة 87.4% من الجزائريين الذين هم في سن العمل يعيشون على مدخولهم من القطاع الزراعي بالأرياف في حين أن 65% من قيمة المحاصيل الزراعية سنة 1953 كانت من نصيب الأوروبيين منهم 14.4 % فقط يعتمدون على الزراعة كمصدر للرزق، كما أن انعدام التوازن في ملكية الأراضي بين الجزائريين والأوروبيين زاد من خطورة الأمر.

ففي سنة 1954 كان معدل ملكية الجزائري لا تتجاوز 14هـ (73%) بينما كان معدل الأوروبي 109هـ (27%)، ويؤكد الخبراء أن المساحة الكافية لإعالة أسرة لا يمكن أن تقل عن 25هـ، وفي المقابل زادت المساحات الزراعية للأوروبيين مقابل تناقص عددهم على عكس الجزائريين؛ فبين 1940-1954 انخفض عدد المستوطنين من 25.795 مستوطن إلى 22.037 مستوطن أي بمقدار 3758 مستوطن، لكن مساحة الأراضي ارتفعت من 2.720.000هـ إلى 2.726.000هـ في نفس الفترة أي بمقدار 6000هـ[31] مما يفسر استمرار مصادرة الأراضي بطرق مختلفة.

وأما الجزائريين الذين بلغوا سن العمل بين 1940-1954 فتقاسموا العمل والإنتاج مع نفس الأفراد الذين كانوا يقومون باستغلال هذه الأراضي، ونتج عن ذلك تضاؤل فرص العمل وتشبّع القطاع الفلاحي لتظهر أزمة البطالة في الموسم 1950-1951 حيث لم يتجاوز عدد العمال الذين حصلوا على عمل دائم 160 ألف، ومعدل دخلهم السنوي 75.000 فرنك، أما العمال الموسميين (يعملون 90 يوما/سنويا) فقد بلغ عددهم 400.000 عامل، وتراوح معدل دخلهم ما بين 20.000 و25.000 ف/قديم[32]، وهذا من بين الأسباب التي دفعت بالجزائريين إلى البحث عن شغل براتب مستقر فيما وراء البحر بعيد الحرب العالمية الأولى.

فإذا كانت هجرة الجزائريين نحو فرنسا قد ارتبطت عضويا بالقطاع الرزاعي والصناعي وبعاملي العمل والأجرة فيهما؛ فإن قبول فرنسا بفتح أبوابها لهؤلاء لم يكن بدافع العطف والتضامن مع حال الجزائريين التعيس، وإنما أملته ظروف دولية متعلقة بالتعبئة العامة والاستعدادات للحربين العالميتين الأولى والثانية، ولظروف محلية ذات صلة بإعادة الإعمار وبعث البنية التحتية المدمرة، وتعويض اليد العاملة الفرنسية التي استنزفتها الحرب تجنيدا أو تقتيلا، واستجابة لحاجة المستعمرة وطلب المستوطنين، وفي حالة اكتفاء القطاعات المشغلة لليد العاملة الجزائرية، عمدت الحكومة الفرنسية إلى تشجيع وترسيم الهجرة الجزائرية نحوها من حين لآخر، لتعيد تشديدها من جديد بفرض شروط مجحفة، ولعل ذلك ما يفسر تعارض إرادتين حول الهجرة بين 1905-1924 وهما: إرادة المستوطنين المتخوفين من الهجرة الجماعية ليد عاملة رخيصة نحو فرنسا، ووقوع شركاتهم ومزارعهم في الإفلاس، وإرادة الحكومة

وأرباب العمل الفرنسيين الراغبين في استقطاب اليد العاملة بمصانعهم وشركاتهم لبناء ما دمّرته الحرب.

ونظرا لحاجة الصناعة الفرنسية والزراعة الاستيطانية إلى يد عاملة فإنه تم تغيير قوانين الهجرة ثماني مرات من بدايتها إلى سنة 1950 من المراقبة والتوجيه إلى التقنين، وشرحوا أزمة العمالة في مواسم الحصاد وقطف الكروم في الجزائر مما دفع بالحاكم العام "لوتو" إلى إنشاء مكتب مكلف بالتنقل والتنظيم والتحكم وحماية الهجرة والنزوح، كما أن ضرورات الرأسمالية الصناعية الفرنسية تتطلب الاقتسام؛ فمن جهة إشباع الحاجيات الحقيقية للمتروبول من اليد العاملة، ومن جهة أخرى لابد من الاحتفاظ بمقدار من اليد العاملة في نفس الوقت للزراعة الجزائرية ذات الإنتاج الغذائي الضروري للمتروبول، ولحماية فرنسا من هؤلاء تم فتح مكتب مكلف بمراقبة مغادرة الأهالي والمهاجرين لدى الحكومة العامة بالجزائر[33].

وفي نفس السياق كتب آبو (Apo) رئيس فدرالية رؤساء بلديات الجزائر إلى كل بلديات الجزائر مقالا ظهر في جريدة البلديات (01-12-1923) تحت عنوان "لابد من تنظيم هجرة العمال الأهالي" جاء فيه: "أن المجلس البلدي يعتقد من واجبه أن يلفت نظر الإدارة الجزائرية العليا وبرلماني المستعمرة وفدرالية رؤساء البلديات والحاكم العام إلى وضعية ما فتئت تستفحل أكثر فأكثر جراء نزوح الجماهير العمالية الأهلية عن المستعمرة، ولا يدخل في وجهة نظر المزارعين الجزائريين أن يطلبوا منع ذهاب العمال الأهالي إلى فرنسا وحرمان المتروبول من يد عاملة هي في حاجة إليها، وبخاصة في الظروف التي تمر بها الأمة أن تبذل جهدا معتبرا في الإنتاج وإعادة البناء...، إن المجلس يعتمد على إخلاص منتخبي المستعمرة والسيد الحاكم العام من أجل المساعدة على تحقيق الأمنية التي يبعث بها، وهو ما سوف ينتج عنه إرضاء حاجيات فرنسا الفعلية من اليد العاملة القادمة من المستعمرة، وحماية الأهالي بشكل فعال من الإغراءات والحفاظ على السمعة الطيبة للمستعمرة وقاطنيها، أو إعادة بنائها وتأمين الأرض الفرنسية من قدوم "أشرار خطرين إليها"، والاحتفاظ في نفس الوقت للزراعة الجزائرية التي يعد إنتاجها ضروريا لتموين فرنسا بيد عاملة هزيلة ولكنها رغم ذلك قابلة للاستعمال في الجزائر وفي الجزائر فحسب"[34].

لقد جنّد المستوطنون صحافتهم العنصرية في تضخيم الحوادث المعزولة التي يتورط فيها بعض الجزائريين رغم تفنيد تقارير شرطة باريس في محافظة السين لذلك، والتي أقرّت بأن العمال الأهالي البالغ عددهم 15526 هم عمال جادون ومعتدلون ووديعون، ونفس الشيء تؤكده تقارير شرطة با دو كالي (Pas-de-calais) بحسن سيرتهم إلا من بعض الجنح المترتبة عن شرب الخمر[35]، مما يعبر عن تخوف المستوطنين من ارتفاع نسبة الهجرة الجزائرية نحو فرنسا فلجأوا إلى الضغط على الحكومة الفرنسية، وتقييد العمالة الجزائرية من جديد، وتأليب المجتمع الفرنسي على الجالية الجزائرية عامة.

ولازم التهويل الإعلامي صحافة المستوطنين وتصريحات ممثليهم في المجالس المحلية والتشريعية من التدفق المتزايد للمهاجرين الجزائريين على المتروبول، ورسمت على وجوه الفرنسيين هلعا وحيرة على مستقبلهم في المستعمرة محذرة السلطات الفرنسية من مخاطر الاستمرار في سياسة الباب المفتوح للجزائريين، لما يحمله هؤلاء من خطر على الثقافة والتقاليد الفرنسية، وجلب سلوكاتهم "المشينة" إلى المجتمع الفرنسي، غير أن تقارير الشرطة قللت من الأمر، وذكرت بأنه مجرد تضخيم إعلامي لصحافة نفعية وراءها مؤسسات استغلالية تسعى لتأمين يد عاملة رخيصة في شركاتها.

حقيقة إن الحرب العالمية مكنت الجزائريين من الاحتكاك بالفرنسيين، ومحاكاتهم في الملبس والمأكل والمشرب، والتعرف على الطبقة العاملة الفرنسية والأوروبية، والاطلاع على التنظيمات السياسية في جو ملؤه الحرية والعدالة المفقودة في بلادهم، واستهوتهم ظروف العمل، الأمر الذي أزعج المستوطنين أكثر، لذلك انتفضوا ضد الهجرة الجزائرية نحو فرنسا، حتى لا يتعرف هؤلاء على أساليب جديدة في النضال السياسي والنقابي، ويتعلموا فنون مهنية وقوانين اجتماعية قد تستخدم في المستعمرة الفذة ذات السمعة الطيبة كما وصفها "آبو"، وتجردهم من امتيازاتهم أو على الأقل تقض مضاجعهم، ولأنه يحلوا لهم العيش من وراء الستار بعيدا عن الأضواء فقد استمروا في المطالبة بتقنين الهجرة، واستحداث شروط جديدة تتلاءم مع مصلحتهم ومصلحة أرباب العمل في فرنسا.

لقد أطلق المستوطنون حملات ضد الهجرة الجزائرية في جريدتهم صدى العاصمة (Echo d'Alger)؛ فصدرت تعليمات من الحاكم العام سنة 1924 تلزم المترشح للهجرة حيازة عقد عمل مصادق عليه من قبل وزارة العمل (مكتب التوظيف في ولاية المترشح) وشهادة طبية تثبت أن المترشح للهجرة معافى جسديا وسليم من الأمراض المعدية كالسل، وحيازة بطاقة تعريف عليها صورة المترشح، صادرة عن رئيس البلدية أو الدائرة أين يسكن الأهلي تتضمن اللقب والاسم والعمر والمهنة، وبعدها يقدم الملف للحصول على تذكرة الركوب[36]، مما أدى إلى انخفاض عدد المهاجرين الجزائريين من 71.028 سنة 1924 إلى 24.753 سنة 1925 أي بمقدار 46275 شخصا وبنسبة (15،65%)، وهي نسبة معتبرة من الجزائريين الذين منعوا من الهجرة بسبب الإجراءات الجديدة التي أعلنتها حكومة باريس والحكومة العامة.

أمام هذا التحالف بين المستوطنين والحكومة العامة وبعض المسؤولين في السلطة المركزية، انتفض المنتخبون المسلمون والمندوب المالي والمستشار العام والمستشارون البلديون لمدينة الجزائر، ومنهم زروق محي الدين المندوب المالي، وقايد حمود وتمزالي وحاج عمر وساطور وبن سمان، وقدّموا احتجاجا إلى المسؤولين في الجزائر وباريس حول حرية التنقل التي نتج عنها تنظيم عمليات التهريب وتزوير الوثائق، وعملية الشحن السرية والمغامرة؛ فرد رئيس الجمهورية الفرنسية غاستون دومرغ (1924-1931م) في 03-08-1926 قائلا: "رغم أن هذه الإجراءات قد اتخذت بهدف الصحة؛ فإنه لا يجوز بحكم أهمية الضرر الذي تلحقه بالحرية الشخصية للأهالي الجزائريين أن تصدر بشكل سليم إلا بأوامر من رئيس الدولة في إطار ممارسة صلاحياته التشريعية التي تعود له فيما يخص الجزائر"، ووقع مرسوما في 04-08-1926[37] يتضمن الشروط الواجب استيفاؤها من المترشح للهجرة: بطاقة تعريف تحمل صورة مع الإشارة فيها إلى أداء الخدمة العسكرية، شهادة السوابق العدلية، شهادة طبية تثبت سلامة المترشح من الأمراض المعدية والسلامة الجسدية ووجود كمية من المال تكفيه لسد حاجياته أو كضمان للعودة[38].

والملاحظ في هذه الشروط أنه تم إلغاء شرط عقد العمل بسبب التزوير الذي لحق بهذه الوثيقة، كما جاءت هذه الشروط القاسية بعد وفاة 14 مهاجرا سريا

اختناقا حيث اختبأوا في أحد الأجنحة المخصصة للوقود أو المحرك داخل سفينة سيدي فرج التي كانت متجهة نحو مرسيليا[39]، وكثيرا ما عطلت هذه الشروط الجديدة حركة الهجرة، بخاصة تلك المتعلقة بعقد العمل الذي لا يمكن الحصول عليه إلا في فرنسا من طرف أرباب العمل مما يجعل الحصول عليه مكلفا إن لم نقل مستحيلا، أما الوثائق الأخرى فإن تحصيلها وجمعها يتطلب وقتا وجهدا ومالا، وهو ما يدفع بهم إلى التزوير أو الرشوة[40]، ثم جاء مرسوم 04-04-1928 مكملا لمرسوم 1926 حيث يلزم المسافر بدفع ضمان عودة محتملة بقيمة 125 فرنكا و150 ف احتياط على ذمة المترشح[41].

وبوصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا ألغت مرسوم 04-08-1926 بمرسوم 17-07-1936 الذي شجع حرية التنقل بين البلدين، وأظهرت رغبتها في تحسين وضعية المهاجرين الجزائريين، وسحبت آليا الشروط المقيدة للهجرة الجزائرية نحو فرنسا، وتمّ الإبقاء على شرط بطاقة الهوية لأجل بعث الاقتصاد الفرنسي إلا أن الإقلاع الاقتصادي لم يتم كما كان متوقعا، ولم يمتص اليد العاملة واستمرت الأزمة؛ فتولت الحكومة العامة الحل السهل، وهو وقف هجرة الجزائريين الذين يثيرون "مشاكل" في فرنسا مستدلة بظهور بعض حالات التيفوس والجدري في فرنسا كأسباب كافية لتقدم الحكومة العامة على إصدار مرسومين جديدين هما:
الأول في 09-12-1936، **والثاني** في 20-01-1937 يشترطان الكفالة والفحص الطبي[42]، ومرسوم آخر لوزير الصحة يكمل المرسومين السابقين صادر في 24-01-1937، ويشترط الفحص الطبي ويؤكد عليه مما انعكس سلبا على تنقل المهاجرين؛ فانخفض عددهم إلى 34019 سنة 1938 بعد ما كان عددهم 46622 شخص سنة 1937[43]، بتراجع يقدر بـ12603 شخص أي بنسبة 3،27%.

لم يكتف المستوطنون بذلك بل لاحقوا فئة الشباب المعنيين بالتجنيد الإجباري مطالبين الحكومة بألا تسمح لهم بالذهاب إلى فرنسا، والإبقاء على الذين تم استدعاؤهم للخدمة العسكرية في الجزائر، بمعنى أن هؤلاء يبحثون عن مصوغ قانوني يخول لهم استغلال الفئة المعنية بالتجنيد في المزارع وحقول الكروم على أساس تأدية الخدمة العسكرية في إطار مدني بأبخس الأثمان وبغطاء رسمي.

ومن هذا الواقع شهدت سنتي 1936-1937 انتفاضة العمال الزراعيين في الأرياف في كامل أنحاء البلاد من خلال الإضرابات والمظاهرات التي شهدتها المدن الجزائرية من الغرب إلى الشرق خلال موسم الحصاد والجني حول الأجور وتحديد ساعات العمل (سيدي بلعباس، تلمسان، عين تموشنت، مستغانم، متيجة، باتنة وجيجل)، وتحولت التظاهرات الفلاحية المطلبية إلى تمردات هجومية لمحاصرة المستوطنين في مزارعهم، وتخريب محاصيلهم الزراعية، ولم ينجوا هؤلاء الإقطاعيين إلا بتعبئة القوات القمعية الاستعمارية التي خلفت سقوط أرواح عدة، وبات الأمر أكثر خطورة في ظل تصاعد الغضب الذي هزّ أركان الاستعمار بحركة مطلبية لم تكن معهودة لديه(44)، واعتبرت آنذاك تهديدا لسيادة فرنسا والأمن العام مما دفع بالحاكم العام Lebau إلى إرسال برقية عاجلة إلى حكام العمالات الثلاث طالبا منهم موافاته على عجل بمعلومات خاصة بحركة الإضراب تخص العدد التقريبي للعمال في العمالة وعدد المضربين وتوزيعهم حسب المهن والمناطق والحالة المعنوية وتطورها(45)، كما استدعت الحكومة العامة قوات إضافية لإخماد الاحتجاجات المتزايدة من قرية إلى قرية ومن حقل إلى حقل، وبعد الحرب العالمية الثانية وفي الفترة بين 1947- 1953 شنّ العمال الجزائريون إضرابات مطلبية ميزتها الشمولية الاستمرارية والتضامن مع العمال الزراعيين، وبناء على العشرة الأشهر من سنة 1947 يظهر أن الإضراب شمل عددا معتبرا من القطاعات المهنية وعمال الأرصفة والزراعة والمناجم والسكك الحديدية.

غالبا ما تحدث الإضرابات لدى المزارعين في بداية الصيف، ولدى عمال الموانئ في الخريف لتصدير الإنتاج، وهي مواقيت حساسة للاقتصاد الاستعماري في تسويق المنتوجات النقدية- التجارية والمواد الأولية نحو فرنسا مستغلا اليد العاملة الجزائرية بأبخس الأثمان، لذا ظهر الجزائريون أكثر وعيا بميكانيزمات الاقتصاد اللبيرالي وكيفية الضغط على أرباب العمل لتحصيل الحقوق، وتكررت الإضرابات في الفترة المذكورة لإحداث خسائر فادحة للمتعاملين مثل إضراب 30-09-1948 الذي أتلف حوالي 500 طن من بذور البطاطا في ميناء الجزائر معتمدين على قوة التنظيم والتعبئة والإصرار

لضرب الاقتصاد الاستيطاني القائم على حركتي التصدير والاستيراد كنتيجة لنمط الاقتصاد الاستعماري في الجزائر[46].

ويعتبر عمال الأرصفة الدائمين الطبقة الأكثر حيوية في الدفاع عن مطالبها وحقوقها النقابية، معلنين إضرابات متكررة وعديدة ومنظمة طالبوا خلالها بتحسين الأجور، والحفاظ على مناصب العمل، وإنشاء المكتب المركزي لليد العاملة[47]، كما شهد شهري ماي وجوان من 1947 إضراب 1700 عامل بمنجم الكويف بتبسة دام 63 يوما بعد إقدام إدارة المنجم على تسريح 8 عمال من بينهم أربعة مسؤولين نقابيين (منهم عاملان أوروبيان شيوعيان)، وهي سياسة الاستفزاز التي دأبت عليها الإدارة للضغط على النقابة، وثنيها عن المطالبة بحقوق العامل، وتوّج الإضراب بإعادة دمج العمال الموقوفين، والتوقيع على إتفاق جماعي يرسخ لقانون المنجمي.

كما امتدت حركة الإضراب إلى مناجم أخرى شارك فيها حوالي 8000 عامل شملت مناجم القنادسة حيث توقف فيه العمال لمدة 26 يوما، وبني صاف 66 يوما؛ وتمزريت 79 يوما؛ والونزة 76 يوما؛ والمزايتة 99 يوما تحصل المضربون على تطبيق القانون المنجمي الذي كان روبيرت لاكوست يسعى إلى تعديله، ويمنع حق الإضراب فيه، وحققوا بعض المطالب الاجتماعية والمردودية والعلاوات، وإنشاء الاتحاد الجهوي لصناديق الإسعاف، والصندوق المستقل للمنجميين المتقاعدين، ودفع أجور أيام الإضراب[48].

وتشير طول مدة الإضراب إلى مدى عجرفة الإدارة وتعنتها في الاستجابة لمطالب العمال، والدخول في حوار بناء يحفظ حقوق العمال والمؤسسة، لكن أرباب العمل ظلوا يستخفون بهذه الحركات العمالية، ويماطلون في الحوار معه لأجل الضغط عليها نفسيا لتفكيكها بطرق شتى، منها استخدام القمع والسلاح من طرف الدرك بأمر من وزير الداخلية الاشتراكي جول موش مما أعطى لهذه الإضرابات طابعا سياسيا[49].

أما في القطاع الفلاحي فقد أعلن العمال الزراعيون إضرابهم مع بداية موسم الجني والحصاد انطلاقا من مزارع متيجة ووهران وعين تموشنت في جوان- أوت 1948 بقيادة مصطفى سعدون (عضو في الحزب الشيوعي الجزائري) للمطالبة برفع الأجور وإدراج العمال الزراعيين في الضمان الاجتماعي، وإلغاء النظام الخاص والمنح

العائلية، وتوسيع تطبيق القوانين الاجتماعية على الجزائريين، إلا أن المستوطنين استعانوا بالإدارة لتوظيف السجناء، وقمع المضربين، وجلب العمال الموسميين بدلا من الحوار وتسوية المشاكل المهنية العالقة، بل إن أصحاب المزارع لجأوا إلى القمع بالتعاون مع الإدارة مثلما أقدم عليه رئيس بلدية بوتليلس سانت بيار المالك لـ4000ه مستعينا بالدرك الذين قبضوا على بعض العمال الزراعيين المضربين، وقدموهم إلى المحاكمة، ونالوا رفع الأجور بـ20%، وتحديد مدة العمل اليومي بعشر ساعات، وإنهاء التمييز بين عمال المدن العاملين في التجارة والصناعة والإدارة حيث يتلقون المنح العائلية دون عمال الأرياف؛ فطالب هؤلاء بالمساواة في الحقوق المهنية[50]، ويظهر الجدول التالي الفرق الشاسع في الأجرة بين عمال الريف والمدينة حسب المناطق الثلاث[51]. انظر الجدول رقم 4.

من خلال تحليلنا للجدول رقم 4، نميز نظامين من الأجور بين عمال القطاع الثاني والثالث من جهة والقطاع الأول، وبين المناطق الثلاث، وعليه تكون الأجرة الشهرية لعامل الصناعة والتجارة بمعدل ثماني ساعات في اليوم:

1- 616 فرنك/اليوم- الأجرة الشهرية هي: 18400 فرنك.

2- 592 فرنك/اليوم- الأجرة الشهرية هي: 17760 فرنك.

3- 536 فرنك/اليوم- الأجرة الشهرية هي: 16080 فرنك.

أما عمال القطاع الزراعي:

1- الأجرة الشهرية هي 10350 فرنك.

2- الأجرة الشهرية هي 9480 فرنك.

3- الأجرة الشهرية هي 8280 فرنك.

والمفارقة هو أن أغلب عمال القطاعين الثاني والثالث أوروبيون، وعمال القطاع الأول كلهم جزائريون، ويمتاز الأوروبيون بمنح عائلية ويحرم منها الجزائريون، وهو المطلب الذي شغل هؤلاء في إضرابهم أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات.

أما في الجنوب الخاضع للإدارة العسكرية فإن القطاع الزراعي بقي مغيبا تماما لأن أي شكل للتجمع أو التنظيم يعتبر في نظر الإدارة عصيانا أو تمردا، وعليه ظل الاستغلال على أشده والتمييز على حاله، وقد انتقدت الأحزاب السياسية الجزائرية الأساليب

المقيدة للعمالة الجزائرية وعنصرية المستوطنين في الضغط على الحكومة العامة ومختلف الهيئات ذات الصلة لمنع الجزائريين من الهجرة إلى فرنسا لرفع الغبن والبؤس الذي ألم بهم، وكان على أرسهم الأمير خالد[52] الذي ظل يطالب بتطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الجزائريين في رسالته إلى "إدوارد هيريو" سنة 1924[53]، معولا على اليسار الفرنسي في قبول مطالبه الإصلاحية، لكن اليسار كان أكثر التيارات دعما للاستعمار[54]، وسار على نفس المطلب النواب المسلمون وفرحات عباس وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين[55]، كما صدع من قبل نجم شمال إفريقيا في برنامجه الثوري سنة 1933 الذي هو في الأصل حزب عمالي في المهجر بفرنسا بحقوق الطبقة العاملة الشمال إفريقية[56] التي لحقها الظلم في الوطن والغربة، وظلت وضع العمال الجزائريين القاسم المشترك بين التيارات السياسية الجزائرية في برنامج النضال السياسي.

المناطق	أجور عمال الصناعة والتجارة 8 سا	المناطق	أجور عمال الزراعة 12-14 ساعة/اليوم
المنطقة الاولى	77ف/ سا	المنطقة الاولى	345 ف/ اليوم
المنطقة الثانية	74 ف/سا	المنطقة الثانية	316 ف/ اليوم
المنطقة الثالثة	67 ف/سا	المنطقة الثالثة	276 ف/ اليوم

الجدول رقم 4: مقارنة بين أجور العاملين في الزراعة والصناعة حسب المناطق الثلاث.

الخاتمة: مما لاشك فيه أن الاستيطان الأوروبي في الجزائر قد اتخذ من الانتصار العسكري الفرنسي على المقاومات الشعبية أرضية لتكريس النهب والاستغلال والاحتكار لثروات الجزائريين الطبيعية والبشرية، مستفيدا من التغطية الرسمية حينا ومن اللامبالاة حينا آخر، وغير من النظام الاقتصادي والاجتماعي التقليدي المحلي وأحلّ مثيليهما بدلهما، مما انعكس سلبا على تكيف الجزائريين مع التحولات الجديدة والأليمة التي مست أرزاقهم وتقاليدهم، وخلّفت الفقر والتخلف، وفكّكت النسيج الاجتماعي ومزاياه، ودمرت معالم الاقتصاد الحرفي المحلي، وكشفت عن تراجع المستوى المعيشي، وتزايد حجم البطالة، وتعاظمت حركة النزوح نحو المدن والهجرة نحو الخارج، مما شكل طبقة عريضة من العمالة الجزائرية التي استهوت

الشيوعيين والاشتراكيين الفرنسيين لاستقطابهم في الحملات السياسية والنضال المهني والاجتماعي داخل الكونفدرالية العامة للشغل في فرنسا والجزائر، وفي المقابل مكنت هذه الوضعية كبار المستوطنين من تركيز رؤوس الأموال بيد أقلية بسطت يدها على القطاع الزراعي النقدي والقطاع المنجمي، واستغنت بعائداته والتهمت حقوق العاملين فيهما، مما شحن النفوس وسط الجزائريين، وزاد في تأجيج الإضرابات والعصيان المدني في المزارع والمناجم لعدة مرات، والدخول في مواجهات دموية متكررة مع القوات الأمنية الاستعمارية.

الهوامش:

(1) عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي دراسة تاريخية مقارنة، عالم المعرفة، نوفمبر 1983، ص21.

(2) عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 316. ----- (3) عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 416 .

(4) Colette et Françis jeanson،Hors la loi،Ministère de la culture، édition Spéciale ، Alger، 2007، p166.

(5) الغالي غربي، الاستراتيجيات الفرنسية في مواجهة الثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2004-2005، ص 10 .

(6) شارل روبير آجرون، الجزائر المعاصرة 1871-1954، دار الأمة، الجزائر، 2008. ج2 ص770.

(7) عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 315 .

(8) أسعد لهلالي، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية الجزائرية بين 1954-1962، دكتوراه علوم في التاريخ المعاصر، جامعة منتوري بقسنطينة، قسم التاريخ والاثار، 2011-2012، ص 11 .

(9) عبد الحميد زوزو، مرجع سابق،ص320. ---- (10) محمد حركات، مرجع سابق، ص 30 .

(11) Colette et Françis jeanson Hors la loi،Ministère de la Culture، édition spéciale ، Alger، 2007، p172 .

(12) Colette et Françis jeanson، op cit، p 176 .

(13) Jacques Simon، L'immigration Algérienne en France، des origines à l'indépendance، édition Paris-Méditérranée، 2000، p 178 .

(14) Mourad Ouchichi، L'obstacle politique aux réformes économiques en Algérie، thèse de doctorat en science politiques، S /D Addi Lahouari، Université Lumière Lyon 2، 2011، p 19 .

(15) محمد حركات، مرجع سابق، ص 44

(16) ولد 1891 أستاذ التاريخ والجغرافيا، يساري ودبلوماسي تولى حكومة الجبهة الشعبية 1936، تولى الحكومة العامة بين 1944-1948 إتهمه المستوطنون بالتعاطف مع الجزائريين ولقبوه بـ، محمد لكن الجزائريين تلقوا في عهده مجازر 1945، توفي 04-03-1969 . أنظر، لزهر بديدة، الحركة الديغولية بالجزائر 1940-1945 من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية، دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر-2- معهد التاريخ،إشراف د/محمد العربي الزبيري، 2009-2010، ص 62 .

(17) Ounassa Siari Tengour، 1945-1962 vers l'independance، in histoire de l'Algérie à la période coloniale، Barzakh، Alger، 2012، p 471 .

(18) شارل روبير آجرون، مرجع سابق، ص 821 .

(19) اندري مندوز،الثورة الجزائرية عبر النصوص، ترجمة ميشال سطوف، منشورات ANEP، الجزائر، 2007 ، ص 118 .

(20)Youcef djabri، la France en Algérie، bilans et perspectives، volume 03، OPU، Alger،1995، p 612.

(21)Colette et Françis Jeanson، op cit، p 165 .

(22) Ibid، p 164، voir aussi les sociétés de Henri bourgeot ،
Société Anonyme du Chapeau de Gendarme،Compagnie Générale Nord Africaine.، Union Foncier Nord Africain،Domaine de Benislimane، Nord africain Commercial،Usines Nord Africain de Casablanca، Moulins du Cheliff، Distillerie de d'Algérie، Lièges et Produits Nord Africain، Cargos Algériens، Chantiers Warot (bois)، Société Lucien Borgeaud et cie (textiles)، Nord Africain des Ciments Lafarge، Manufacture de Tabac Bastos .

(23)يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية بين 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007، ص52.---- (24)حسينة حماميد، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954-1962، ط1،الجزائر، 2007، ص68 .

(25) Colette et Françis Jeanson ، op cit، p 181 .

(26) شارل روبير آجرون ، مرجع سابق، ص 861 .

(27) أحمد صاري، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، المطبعة العربية، غرداية، 2004، ص 154 .

(28) كمال بوقصة، مصادر الوطنية الجزائرية، إلى منابع الوطنية الجزائرية الشعبوية، ترجمة ميشيل سطوف، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005،ص 66 .

(29) André Michel، Les travailleurs Algériens en France، centre de la recherche scientifique، 1985، p 168 .
édition ،L'immigration Algérienne en France،(30)Malek Ath Messaoud et Alaine Gillette
p 39.، 1976،Entente

(31) محمد قريشي، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ الحرب العالمية 2 إلى اندلاع الثورة التحريرية 1945-1954، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 196 .

(32) Benjamin Stora، Histoire de l'Algérie coloniale (1830-1954)، La Découverte، Paris، 1991، p 107.

(33)كمال بوقصة، مرجع سابق، ص51.---- (34) فرحات عباس، الشاب الجزائري، ترجمة أحمد منور، الجزائر عاصمة الثقافة العربية، 2007، ص 54 .---- (35)شارل روبير آجرون، مرجع سابق، ص859 . ---- (36) محفوظ قداش، مرجع سابق، ص244

(37) كمال بوقصة، مرجع سابق، ص 54 .

(38) Emile Temime، La politique Française à l'egard de la migration Algérienne، le poids de la colonisation، in mouvement social، immigration et logique national Europe 19 et 20 siecle s/d MC. Blanc- chaleard، édition de l'Atelier، No 188، Paris، 1999، p80 .

(39) فرحات عباس، مصدر سابق، ص 50 .

(40)Tayeb Belloula، L'émigration Algérienne، 1er fascicule، dossiers documentaires No 6، Ministère de l'Information،1970، p09

(41)Benjamin Stora، Aide mémoire de l'immigration Algérienne 1922-1962، chronologie، biographie، édition Harmattan، 1992، p 35 .

(42)Tayeb Balloula ، op cit، p 11 .

(43) Jacques Simon، op cit، p 64 .

(44)احمد عبيد، على درب نضال العمال الجزائريين لتحقيق الاستقلال النقابي ابان الوجود الاستعماري، مجلة ابحاث في تاريخ الحركة النقابية الجزائرية (دراسات وبحوث وشهادات تاريخية)، طبعة 1، الجزائر1989، ص 39 .

(45) Abderrahim Sekfali، Histoire du mouvement ouvrier en Algérie، grèves et luttes sociales à djidjelli 1936-1939، El-Almaia، 2010، p 13.

(46)محمود آيت مدور، الحركة النقابية المغاربية 1945-1962، الجزائر وتونس نموذجا، اطروحة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، اشراف ا/د يحياوي مسعودة 2006 -2007 ، ص 54 .

(47) Noura Benalleugue Chaouia، Algérie mouvement ouvrier et question nationale 1919-1954، OPU، 2005، p 360 .

(48) محمود آيت مدور، مرجع سابق، ص 55 .

(49) René Gallissot ،Algérie algérienne 1870-1962، Algérie colonisée، la republique française et les indigènes، Alger، édition Barzakh، 2007 .، p 168

(50) Lakhdar kaidi، Une histoire du syndicalisme Algérien، entretiens de Nasser Djabi، édition ، Alger، 2005. p 80

(51) محمد فارس أبحاث في تاريخ الحركة النقابية الجزائرية، جذورها، تطورها، مراحلها حتى 1962 ، مجلة من تاريخ الحركة النقابية الجزائرية (الاتحاد العام للعمال الجزائريين)، ط1، الجزائر، 1989، ، ص 123 .

(52) ولد في دمشق 20-02-1875 ابن الأمير الهاشمي الإبن الصغير للأمير عبد القادر درس في ثانوية لويس لو قران 1892 وأدخله أبوه المدرسة العسكرية بسان سير بعد حصوله على البكالوريا، رفض التجنيس ودافع عن الجزائريين وشارك في حركة الشبان الجزائريين 1913 .

(53)أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، االجزء الثاني،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 3، 1986، ص 456 .

(54) Jean-Philippe Séchaud، Memoires d'Algérie، année de l'Algérie، Université Lumiere lyon2، memoire S/D Lela Bencharif، 2002-2003، p 12.

(55) عبد الحميد زوزو، الهجرة، مرجع سابق، ص 20 . ---- (56) أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 462 .